

## التعلفم والاسثمار: إءارة مءتمع المعرفة كمءور للنهضة الاقتصادفة

آمال وهاب عبء الله العنكف / كلفة القانون والعلوم السفسافة / ءامعة كركوك/العراق

البرفء الاكترونف: amalabdallh7979@gmail.com

الهاتف: +9647714016669

ORCID:http://orcid.org/0000-0001-5623-0217

هالة صلاح الءءفثف / كلفة الصفءلة / ءامعة كركوك/ العراق

البرفء الاكترونف: dr.hala.alhadithi@gmail.com

الهاتف : +9647730997060

ORCID:http://orcid.org/0000-0002-8694-0997

اسلام البءء: 2019/6/6 قبل للنشر: 2019/10/28 نشر: كانون ثانف 2020

### الملءص

تتمفز المءتماعات المعاصرة بالءفنامفكفة والءفوففة والتطور المسامر ناءفة للثورة التكنولوءفة والتفءر المعرفف والفف ءوثر ءأفرفاً مباءراً على الأفراد ، وفف ظل الاءفرات الهائلة الفف ءواجهها المءتماعات الءاضرة لا فسماطفع الءعلفم أن فنعلق على نفسه ، وفقف مكءوف الأفءف فف مواءفة هءة الءءفااء معامداً على مفاهفمه القءفمة بل لاءء له من الءطور والإباء والءءفء وإعاءة بناء شءصفااء الأفراد من ءءفء. وناءفة للءطوراء الهائلة فف مءتماعات العالم ، أخذ الءعلفم مفهوماً ءءفءاً وأبعاءاً أكثر عمقاً لمسافرة هءة الءءولاء فف المفااءف العلمفة والتكنولوءفة ، فلم فعء الءعلفم ءءمة اءتماعفة ءءمها الءولة للمواطنفن كءق لهم ، بل أصبح المءتمع فنعظر إلفه على أنه رأس مال ءءفء أطلق علىه رأس المال البشرفف ءمففراً له عن رأس المال الماءف .

الكلمات الءلالفة: الءعلفم ، الاسثمار النهضة ، الاقتصاد

### المءءمة

أءى البءء عن العوامل الأساسية فف زفاة الثروة وزفاة الءءل والإسراع فف الءنامفة إلى الءساؤل عن مكانة الءعلفم ضمن هءة العوامل ، وعن وظففه الاقتصادفة فف ظل الزفاة المضطرءة فف اءءاء الملاءقفن به ، والفف ءواجهها مشكلة القصور فف ءمولفه ، وانطلاقاً من الءلك المعطفااء كان لاءء من البءء عن سبل لمواءفة هءة المشكلة .

ولما كان محور النظرة الاقتصادية لأي مشروع اقتصادي يتمثل في حساب العائد من الاستثمارات الموظفة في ذلك المشروع بالمقارنة مع التكاليف التي استلزمته قيامه ، وقد أكدت الدراسات أن خدمات التعليم تمثل استثماراً لرؤوس الأموال لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين ، بل أنها صناعة من الصناعات ، وأن ما ينفق عليها يعطي أرباحاً و عوائد إضعافاً مضاعفة ، كما وأن مردود الأموال التي توظف فيها يزيد في كثير من الأحيان على مردود الأموال التي توظف في أي مشروع زراعي أو صناعي أو تجاري ، وفي نفس الوقت لن تتغاضى عن هدفها الأكاديمي ووعيتها بالأساليب والطرق الأكثر فعالية في نقل وتطوير المعرفة.

ونظراً لاعتبار التعليم نشاطاً إنتاجياً على المدى البعيد ، يعد الإنفاق فيه استثماراً للموارد من أجل تحقيق نتائج معينة ، فلا بد أن يقودنا هذا الاعتبار إلى التساؤل عن مقدار العائد الصافي الذي يدره هذا النشاط قياساً بما ينفق عليه من أموال في المباني والرواتب والأجور والكتب والتفتيش والأجهزة الإدارية والامتحانات... وغيرها من الأمور ، وبالتالي يقودنا إلى البحث عن عوائد الاستثمار في نطاق التعليم .

وحرى بنا القول : ان الاقتصاديين حاولوا أن يقدروا ويقيسوا مدى أسهام التعليم في النمو الاقتصادي ، وقد استخدموا لهذه الغاية طرائق عديدة متنوعة ، وقد جرت محاولات متعددة لحساب عائد التعليم ، لكن الصعوبة الجوهرية فيها بطبيعة الحال هي تحويل عائد التعليم إلى تقديرات نقدية ، ولو نظرنا إلى بعض الدراسات الخاصة بحساب عائد التعليم لوجدنا أنها تلقي ضوءاً واضحاً على نوع المناهج التي يمكن استخدامها في حساب هذا العائد ، وذلك رغم الصعوبات المتنوعة التي تعترض مثل هذا الحساب .

#### فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها ، أن التعليم العالي والجامعي يمثل استثماراً وتوظيفاً مثمراً لرؤوس الأموال فالتعليم يزيد من دخل الأفراد وأرباحهم وتيسر لهم سبل الحصول على الأعمال والوظائف وكسب الرزق وبالتالي يقدم التعليم للمجتمع عوائد إنتاجية كبيرة ناتجة من قوة مردوده وكفاءة مخرجاته التي تعود على الدولة بالفائدة أضعافاً مضاعفة على ما أنفقته عليه مثلها مثل أية عملية استثمارية يتوخى صاحبها الربح ونماء موارده ، وعليه لا يكون التعليم العالي استثماراً حقيقياً إلا بقدر عوائده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، وقياساً على ما ينفق عليه من جهد ومال.

ومن هنا تتطرق تساؤلات عن جدوى العملية التعليمية في الاستثمار وهل التعليم استهلاك أم استثمار وما هي السبل لتفعيل واقع التعليم وجعله ذات جدوى معرفية وإنتاجية بنفس الوقت؟

### إشكالية البحث

أثبتت التجارب المختلفة أن التعليم الجامعي والعالي يساهم بتطوير وتنمية المجتمعات وأن الأهداف المرسومة للجامعات معرضة للانحراف والتجاوزات مثلها مثل أي مؤسسة أخرى , إذ تتعرض مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية إلى إشكاليات تنظيمية ومنهجية تعيقها عن القيام بتلك الأهداف.

والآن بعد أن قدمنا هذه الملاحظات لا بد لنا من تحديد الإشكالية الرئيسية التي تعترض الاستثمار بالتعليم والمتمثلة بمشروعية قياس عائدات التعليم الجامعي والعالي وتوظيفها على مستوى الاستثمار وعلى المستويين الموضوعي والذاتي:-

ا. **موضوعياً:-** لن نغالي فنقول أن محاولة قياس التعليم وتقدير نفقاته وعائداته نوع من الحط من قيمته , نظراً لكون التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلق فوق الحساب والتقدير وأن قيمته لا تقدر بمال ولا يمكن حسابه بأي حال من الأحوال.

ب. **ذاتياً:-** يواجه التعليم الجامعي والعالي إشكالية ذاتية وخصوصاً في البلدان النامية ومنها العراق على وجه الخصوص تتمثل بتمسك الإدارة التعليمية بأوليات ضاغطة على صعيد الاقتصاد التقليدي وإهمالها الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة فضلاً عن المشكلات الإدارية وخصوصاً في نطاق استقلال الجامعات , وأساليب التقويم الذاتي , والقيادة , وآليات الالتحاق , واختيار المقررات الدراسية , وأساليب الامتحانات والتقويم , وتحديث المناهج , وهي بمجملها عوامل تؤثر في نوعية المخرجات -العناصر البشرية - من حيث مدى امتلاكها للخبرات والمهارات في مجال اختصاصها , كما وان الإدارة التعليمية يتوجب عليها ان تبني طرق لقياس عائدات التعليم و مدى امكانية استثمارها باعتبار التعليم حلقة رئيسة في تحقيق إرادة التطور الاقتصادي والاجتماعي .

### هيكلية البحث

يتضمن البحث محورين رئيسيين إضافة إلى المقدمة والخاتمة :-

المحور الأول : إشكالية الاستثمار في التعليم العالي في البلدان النامية"العراق أنموذجاً"  
المحور الثاني : الإستراتيجيات التنموية المقترحة لإدارة اقتصاد المعرفة كمدخل لتحقيق الجامعة المنتجة والجامعة الاستثمارية

**المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة وإشكالية الاستثمار في التعليم العالي -العراق أنموذجاً-**  
بادئ ذي بدء لابد لنا من الإشارة الى ان موضوع اقتصاديات المعرفة ( التعليم ) يعد موضوع موغل بالقدم حيث حظى باهتمام بعض حكماء الصين في القرن الخامس قبل الميلاد اذا تشير الحوليات التاريخية الى ان الحكيم الصيني(كوان - تسو ) اكد على أفضلية الاستثمار في البشر عن طريق التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمارات المادية الأخرى حيث أوضح ان الحبوب

التي يزرعها الانسان مرة يحصدها مرة ، كما وان الشجرة التي يغرسها ربما يقطف ثمارها عشر مرات في حين لو قمنا بتعليم الشعب فنحصد مائة مرة ، كما وان هذا الموضوع حظى ايضاً باهتمام كبير ايام افلاطون (1).

وقد وردت العديد من التعريفات التي حددت مفهوم هذا العلم حيث عرفه البعض على انه " علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشراً وتكنولوجياً وزمنياً من اجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) عقلاً وعلماً ومهارةً وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً من اجل توزيع ممكن لهذا التكوين " (2).

ان هذا الموضوع أصبح احد فروع علم الاقتصاد وقد نشأ بسبب بروز ثورة الاستثمار البشري في ميدان الفكر الاقتصادي لذلك حظى باهتمام العديد من المختصين بالشأن الاقتصادي أمثال كارل ماركس وادم سميث وثيودور شولتز وغيرهم. كما وان للتعليم جانبان مهمان الجانب الاول يتمثل بالجانب الاستهلاكي اما الجانب الثاني فهو الجانب الاستثماري ، وقد اصبح موضوع الاستثمار في التربية والتعليم من المواضيع الهامة ، وقد بين الاقتصادي الأمريكي المشهور شولتز , أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو أنه يمكن قياس عائد التعليم من ناحيتين :-

**الناحية المباشرة:-** فأن التعليم يعتبر من قبيل ما سماه الفرد مارشال , باسم الاقتصاديات الخارجية بالنسبة للأجهزة الإنتاجية , والمثل الذي ضربه مارشال لذلك هو إقامة حديقة وسط منطقة سكنية ، فإذا ما فتحت هذه الحديقة للناس نظير أجر معين فإن دخل هذه الأجور يمثل العائد المباشر لهذه الحديقة من الناحية الاقتصادية الى جانب ما يتاح للمنطقة التي تحيط بالحديقة من هواء وشمس ومنظر الأشجار والمساحات الخضراء , وكل هذه منافع اقتصادية يمكن قياسها , وإن كان ذلك أمراً ليس باليسر, وهذا هو شأن التعليم إذا ما نظرنا إليه من ناحية الفرد والمجتمع.

**الناحية غير المباشرة:-** كما أن للاستثمارات المادية آثارا غير مباشرة , فكذلك الحال في التعليم له آثار غير مباشرة هامة , تتجلى في رفع المستوى العام للإنتاجية والرفاهية. فربة المنزل المتعلمة التي لا تعمل , لا تزيد من مقدار الدخل القومي , ولكنها تربي أولادها تربية أحسن من المرأة الجاهلة , مما ينعكس على إنتاجية أبنائها في المستقبل , ومن الآثار غير المباشرة للتعليم أنه يجعل المجتمع أكثر تقبلاً للتجديد , كما وانه يتكيف مع التغير وضروراته , وأقدر على الترقى المهني والاجتماعي .

وفي الواقع لقد بدأت اقتصاديات دول العالم تتجه نحو توجهات جديدة أطلق عليها تسميات مختلفة مثل الاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي , واقتصاد المعلومات , واقتصاد الانترنت , والاقتصاد الرقمي , والسبراني , والافتراضي , والاقتصاد الإلكتروني , والشبكي , واقتصاد اللاملموسات , وأخيراً اقتصاد المعرفة الذي يعد نمطاً متطوراً عن الأنماط السابقة , وهو

الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً , في خلق الثروة , وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه في أشكال الاقتصاد السابقة , فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد , إذ أصبحت تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية , وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه<sup>(3)</sup> .

ويشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يركز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة , وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة. ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي تمثل أداة فيه<sup>(1)</sup> , وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يسير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعلومات وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معلوم ومتواصل , بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات الأساسية كالمصادر الاقتصادية الأخرى<sup>(4)</sup> . ويتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأسسها , ومن أهمها :-

- 1- المورد الأساسي ورأس المال الرئيس فيه هو المعرفة والتي تشكل أهم مصادر الثروة والسلطة فيه.
- 2- العالمية, حيث يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح, بفضل التطورات التقنية الهائلة, كما وأنه يدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.
- 3- التبعثر, إذ أتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع, وبدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الأفراد.
- 4- التنوع, يوفر طيفاً هائلاً وكثيفاً من المنتجات المتنوعة تلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات ورغباتها, بعد أن كانت تستهدف الشرائح الكبرى فقط, وبما يسرع من تصميم المنتج وإنتاجه ويتجاوز الأخطاء, ويقلص حجم التخزين.
- 5- الانفتاح, أصبح تعاون الشركات مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً, ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.
- 6- اصبح هنالك نموذج جديد للإدارة يستند إلى منظور متكامل من المعرفة , ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية تتجاوز المدى القصير والأهداف الخاصة بالشركة<sup>(5)</sup> .
- 7- ان هنالك قوة عمل تتمتع بمهارات وخبرات عالية قابلة للتطور بشكل مستمر, وتعمل من

خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته واقتراحاته, ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الأخرى أيضاً.

ولعل توجه الدول نحو امتلاك ناصية العلم والمعرفة ليس بالشيء الجديد , وإنما الجديد وضع الخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة , فقد بدأ السباق بين الدول لردم الفجوة المعرفية منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

ولعل تجارب الدول المتقدمة توضح أهمية اقتصاديات المعرفة فالتجربة اليابانية بدأت أولاً بوضع خطة لمستقبل المجتمع الياباني قام بها معهد تطوير استخدامات الحاسبات في اليابان وبتكليف من وزارة الصناعة والتجارة الدولية , جاءت بعنوان خطة لمجتمع معلوماتي يحقق أهداف وطنية وقد حددت هذه الخطة نقاط هامة يتوجب الارتكان إليها تمثلت بضرورة اعتماد الاقتصاد الياباني على المنتجات المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية<sup>(6)</sup>, كما يتوجب إن تتغذى الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التي تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها , ولتحقيق ذلك وضعت خطوط عريضة يسترشد بها للدخول في قرن تكنولوجيا المعلومات , حيث تهدف لإيجاد فيض من الإبداع الفكري الإنساني في المجتمع.

وفي تايوان وضعت خطة وطنية للمعلوماتية تمثلت بعنوان "الخطة العشرية لصناعة المعلومات في تايوان" حيث ركزت على دور الدولة في التخطيط لمستقبل المعلوماتية في المجتمع حيث يتم من خلاله خلق المناخ المناسب لنمو الصناعات المعلوماتية بما يضمن المحافظة على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية .

أما بريطانيا فقد نشرت خطتها الوطنية والخاصة بمجتمع المعلومات ضمن وثيقة بعنوان " منهج لتقنية معلوماتية متقدمة " بهدف الرد على مشروع اليابان الطموح لإنتاج الجيل الخامس من الحاسبات الذي سيولد حتماً جهداً مقابلاً من الولايات المتحدة الأمريكية , مما قد يهدد صناعة المعلومات البريطانية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية , ولعل بداية إقامة مناطق متخصصة في التركيز على التطبيقات العلمية والمعرفية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تجربة إقامة حاضنات الأعمال منذ الثمانينيات من القرن المنصرم<sup>(7)</sup>.

وفي فرنسا التي تعد تجربتها من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات فقد أنشأت حاضنات الأعمال مع نهاية القرن الماضي , علماً أن الحديقة التكنولوجية والمسماة بحديقة "حديقة صوفيا أنتيبوليس" تعد من أقدم حدائق التكنولوجيا في فرنسا والأقدم في أوروبا. وفي الصين أجريت عملية تحول وإعادة هيكلة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد واستثمار اقتصاد المعرفة من خلال ذوي المؤهلات العالية وقد ظهرت للوجود منذ تسعينيات القرن الماضي .

مما سبق يمكن القول : أن التجارب التي مرت بها بعض من الدول المتقدمة والنامية في التوجه نحو اقتصاد المعرفة كانت غنية , مما يفتح المجال أمام المزيد من البحوث والمقالات المتخصصة عن تجربة كل دولة , وعن الخطط التي تم السير عليها للارتقاء على مدارج العلم والمعرفة.

وفي العراق فإشكالية الاستثمار في قطاع مؤسسات التعليم العالي تواجهها عراقيل وصعوبات سواء كانت داخلية أو خارجية وأهمها تلك المتعلقة بالبيئة المحيطة التي تنشط فيها هذه المؤسسات , فكلها تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة , ولعل من أبرز هذه المعوقات ما يلي (8):-

1- تأثير تراكمات المراحل ما قبل الجامعية , يلقي كثيرون باللوم والعتاب على دور التعليم الجامعي والعالي , ويحملونه مسؤولية رداءة المخرجات وكأنه أنطلق من فراغ متناسين بذلك أن الجامعة والمعهد العالي ما هما إلا إحدى درجات السلم الدراسي وحلقة من حلقات عملية تعليم وتكوين الفرد الشاملة , وغالبا ما يعود ضعف مخرجات الجامعات إلى أساسها الضعيف , فالمعرفة تولد المعرفة والنتائج العلمية المثمرة غالبا ما يساعدها وجود ثقافة فكرية مناسبة , والتعليم العالي الذي يكون في كثير من الأحيان مرغماً لاعتبارات سياسية واجتماعية إذ يتساهل في معدلات القبول وشروطه ناهيك عن ضعف وفقدان جودة أداء الاختبارات والامتحانات في بلد تحكمه العشائرية والمذهبية وبأجواء مصحوبة بعلميات عنف وإرهاب وتهديد بالسلاح من شأن كل ذلك أن يساهم بتبعية وتدني مخرجات التعليم قبل الجامعي , وخصوصاً التعليم الثانوي والإعدادي.

2- أن للحروب الكارثية التي مر بها العراق منذ عام (1980-2003) وما تلاها من سوء الأوضاع الامنية وسيطرة العصابات الاجرامية على ثلث مساحة العراق بحيث طالت عمليات التخريب الأبنية والمختبرات وموادها فضلا عن حالات الفرع والخوف التي تنتاب الطلبة نتيجة الأعمال الإرهابية والفوضى الأمنية وعدم الاستقرار كل تلك عوامل كانت سبباً لضعف جودة مخرجات التعليم العالي.

3- تزايد البطالة بين الخريجين في الجامعات الحكومية والخاصة نتيجة زيادة المعروض من الخريجين الجامعيين على قلة الطلب عليهم لعدم توفر فرص العمل .

4- هيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي وتتركز معظم الجهود فيها على الأمور الروتينية على حساب الأشراف والتوجيه .

5- ضعف نظام المعلومات وعدم توفر البيانات اللازمة لتحقيق متطلبات العملية التعليمية وعدم توافر الهيئة التدريسية المؤهلة .

6- نقص الخبرة في عملية التدريس لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية.

- 7- **تعجل توقع النتائج السريعة** لتطبيق إدارة الجودة والاعتقاد بأن أجهزة الحاسوب هي التي تؤدي إلى تحسين الجودة ، وهذه في جوهرها فكرة خاطئة .
- 8- **المحاضرة الحزبية والطائفية** واستبعاد الكفاءات العلمية من المنظومة الإرشادية والإشرافية والتعليمية تعد احد العوامل الهامة التي اسهمت في تدهور المنظومة التعليمية بالعراق.
- 9- **غلبة التقليدية والكلاسيكية** في المناهج الدراسية التي لم تزل متقدمة وغير محدثة وتعاني من ضعف في مواكبتها للتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي وضعف ارتباطها بحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.
- 10- **هناك خللاً في توازن هيكل الألقاب العلمية** الذي يميل إلى المراتب العلمية الأدنى ((مدرس مساعد و مدرس)) لا إلى المراتب العلمية الأعلى (( الأستاذ المساعد و الأستاذ)).
- 11- **الضعف بشكل عام في التشويق** بين منظومة التعليم العالي مع باقي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمهام الاستشارية.
- 12- **هشاشة أساليب إجراء الامتحانات** والتقويم للطلبة وابتعادها عن معايير الجودة المتبعة في الجامعات العالمية.
- 13- **انخفاض فرص التعليم الكفاء** ( الالتحاق - المساواة - الكفاءة ) في جميع المستويات الدراسية.
- 14- **تراجع قدرات ونشاطات ونتاجات** والمردودات الاقتصادية للبحث العلمي.
- 15- **تقادم مكونات المنظومة التشريعية والإدارية والمالية** وضعف ممارسة الإدارة.
- 16- **النقص الشديد في أعداد الأبنية المدرسية والجامعية** وضعف ملائمة المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية.
- 17- **ضبابية تطبيقات إدارة الجودة** وانخفاض مستواها.
- 18- **انخفاض قيمة التخصيصات لقطاعي التربية والتعليم** مقارنة بحجم التخصيصات الكلية للموازنة الحكومية وانخفاض مستوى كفاءة إدارتها.
- يتضح مما سبق أن الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في العراق يراد لها من قبل صانعي السياسة العامة أن تكون باكورة للعملية التنموية إذا ما تم تنفيذ بنودها ومحاورها وفروع المحاور بشكل سليم وبعيدة عن التأثيرات السلبية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يلقي بآثار سلبية على كل فعل عام أو خاص من شأنه النهوض بقطاع من قطاعات الإنتاج أو الخدمات في العراق. ومع كل هذا نجد أن الدولة قد التزمت بالاهتمام والتوسع في التعليم بجميع مستوياته خصوصاً ما بعد (2003) وكان الهدف من وراء ذلك تعزيز هذا القطاع وتطوير بنيته التحتية وبناء المدينة الجامعية المساهمة بالنهضة التنموية الشاملة وذلك من خلال السياسات التربوية والتعليمية الوطنية ، ورغم كل ذلك نجد أن واقع التعليم في العراق قد تقلص دوره في بناء

الإنسان ولم يعد دخول الجامعة يعتبر نجاحاً بحد ذاته بقدر ما هي محطات انتظار وظيفة أو عمل لا علاقة له بالتأهيل والاختصاص الجامعي ، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض القيمة المعنوية والاعتبارية للشهادات وإلى زيادة الفاقد التعليمي مقارنة بزيادة النمو الكمي وعلى حساب الجودة والنوعية وهو ما أدى إلى هدر في الجهد والطاقات والأموال فضلاً عن اختلال التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات الجامعات العراقية من الخريجين كل هذه العوامل سببت التراجع والتباطؤ في جودة العملية و الإستراتيجيات التنموية لإدارة اقتصاد المعرفة في العراق .

**المبحث الثاني: الإستراتيجيات التنموية المقترحة لإدارة اقتصاد المعرفة كمدخل لتحقيق**

**الجامعة المنتجة والجامعة الاستثمارية في العراق**

أن الحفاظ على استمرار وتنامي التفوق النوعي امتلاك مفاتيح العلم والتقدم التكنولوجي في أي دولة هو المدخل لإنجاز المشروعات ، فالمخترعين والأكاديميين هم بحق الذين أحسنوا للبشرية<sup>(9)</sup>، فكل انجاز اجتماعي - إنساني - تكنولوجي في عصرنا هذا أو العصر القادم ينبغي توظيفه لبناء ودعم الدولة العراقية وكل اختراع ذي قيمة كان موجوداً الآن أو سيوجد في المستقبل ينبغي توظيفه لديمومة بقاء الدولة ودعم العملية التنموية الإنتاجية والاستثمارية في قطاعي التربية والتعليم . كما وان التوجه لاقتصاد المعرفة يحقق التوازن بين وظائف الجامعة الثلاثة " البحث العلمي ، والتدريس ، وخدمة المجتمع " ويعزز الموارد المالية الإضافية للجامعة الأمر الذي يقلص من العجز المالي ويحقق الاستدامة ، فإدارة مجتمع المعرفة وفق رؤية اقتصادية يتيح للمؤسسة التعليمية الانتقال من التقليدية إلى الحداثة وذلك عبر القنوات الآتية :-

1- تطوير المجتمع والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعة وتوجيه البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية<sup>(10)</sup>.

2- المشاركة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وإجراء البحوث العلمية والتطبيقية للقطاع الصناعي والتجاري والخدمي وتقديم الاستشارات لكافة القطاعات والاهتمام بالبحوث النظرية وتطوير المعارف وتعميق التخصصات العلمية الدقيقة والارتقاء إلى مراتب علمية متقدمة<sup>(11)</sup>.

3- تعتمد اقتصاديات المعرفة على موازنة مخرجات التعليم مع احتياجات الدولة من الفئات المطلوبة وفرص التوظيف في سوق العمل وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل وهو ما يتطلب الاهتمام بتخصصات اللغة الإنكليزية والحاسوب والتخصصات العلمية والتكنولوجية مثل<sup>(12)</sup> :-

- المعلوماتية وتقنية النشاط النووي والبيولوجي .
- الهندسة والبناء والطيران والاليكترونيك .
- أبحاث العلوم التطبيقية في مجال المياه .
- ميكانيكا وخصائص التربة .

- تكنولوجيا علم الفضاء والطيران.
- الأشعة الكونية.
- دراسة وتطبيقات المحركات الصاروخية.
- فيزياء الحالة الصلبة.
- النانو تكنولوجيا.
- فضلاً عن العلوم الإدارية والقانونية والسياسية وعلوم السياحة والآثار لإدارة مؤسسات الدولة وتمكينها على الساحة الإقليمية والدولية.
- 4- أن تخصصات اقتصاد المعرفة متنوعة ومتجددة تتواكب مع التطور العالمي والتكنولوجي فمناهجها بناءة تعتمد على كسب المهارات من خلال التطبيق العلمي واستثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكين الجامعات العراقية من المنافسات العالمية<sup>(13)</sup>.
- 5- يسعى اقتصاد المعرفة إلى انتقال التنظيم من البيروقراطي إلى العضوي.
- 6- لاقتصاد المعرفة دور فعال وقيادي وإيجابي لتمكين الجامعة على الدخول في عالم الأعمال والنهوض في المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.
- 7- أن سمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين هو الاقتصاد المبني على المعرفة والذي تعتبر التكنولوجيا أحد عناصره ويعتبر التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي خاصة في مجتمع المعلومات باعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقة لرأس المال البشري الذي هو محور العملية التعليمية بما يعني أن مجتمع واقتصاد المعرفة مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم ويعرف ويعيش ويحقق ذاته.
- 8- لاقتصاد المعرفة دور في نقل عوامل الإنتاج من التقليدية الكلاسيكية إلى الحداثة , فإذا كانت الأرض والعمالة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الرئيسة للإنتاج في الاقتصاد القديم , أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات وصار الذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات وذات أهمية تفوق أهمية رأس المال والمواد الأولية والعمالة , وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصاد المعرفة تستأثر الآن 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 % سنوياً وجدير بالذكر أن 50% من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوربي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

9- أن الموارد البشرية "المؤهلة" وذات المهارات هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة والتي من شأنها المساهمة في تمكين الصناعات التكنولوجية والخدمات المالية وخدمات الأعمال.

10- يتعين على الحكومة العراقية الاهتمام بعملية مدخلات إنتاج وصناعة المعرفة ولاسيما القنوات والمؤسسات التعليمية وضمان استمرار وتطوير المعرفة لتحفيز المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

11- لاقتصاد المعرفة القدرة على نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

12- لاقتصاد المعرفة القدرة على تمكين الجامعات والمؤسسات التعليمية ذاتياً من خلال تحقيق الموارد المالية والتي تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين فيها ويتم ذلك من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة بما يعود على الجامعة بمداخل مالية إضافية , كما يمكن اقتصاد المعرفة الجامعات من امتلاك مزارع ومستشفيات وورش عمل فضلاً عن القرى الذكية وغيرها من المراكز التي يمكنها أن تستثمر كمراكز إنتاج , كما ويمكن للجامعات أيضاً أن تدخل مجال الصناعة والتصنيع بالتدرج مستثمرة إمكانياتها العلمية والبشرية المتميزة في هذا الصدد.

أن وجود إستراتيجيات لتنمية قطاع التعليم وإصلاحه لا يأتي من فراغ , وإنما من وجود سياسة عامة واضحة محددة تختص بالتعليم وتحدد المسارات لكل جهد حكومي أو حتى غير حكومي للنهوض بواقع النظام التعليمي في الدولة المعاصرة بالشكل الذي يجعلها تتشكل حسب طبيعة توجهات وإيديولوجيات المجتمع والنظام السياسي الحاكم في الدولة .

ما من شك ان الاستثمار في راس المال البشري يرتبط بمدى المنفعة في زيادة انتاجية الشخص المتعلم ففي حالة حصول الشخص على شهادة بتخصص معين سيحصل عندئذٍ على مهارات وخبرات في مجال التخصص , فتكون الاجرة المدفوعة للشخص تساوي الإنتاجية الحدية , وبذلك فإن زيادة الانتاجية الناجمة عن الاستثمار في التعليم سيكون لها اثرها , كما لو ان جامعة قررت ان تعمل مشروع صناعي لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية وتعمل على تشغيله وإدارته من قبل طلبة كلية الهندسة فبهذه الحالة ستوفر مكان لتدريب الطلبة ومنحهم خبرة عملية فضلاً عن ما سيدر عليها من عائد اقتصادي مقترن بجودة المخرجات وبذلك ستتمكن تلك المؤسسة ( الجامعة الصناعية ) من حل مشكلة ضعف الامكانيات المالية.

في الواقع هنالك علاقة تفاعلية ما بين التعليم وجوانب التنمية الاقتصادية , فالتعليم يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة فيؤثر فيه ويتأثر به حيث يظهر ذلك من خلال عائدات التعليم الاقتصادية سواء في الانتاج أوفي الدخل القومي أو الدخل الفردي<sup>(14)</sup>.

#### الخاتمة :

أن امتلاك الموارد والإمكانات والكفاءات اللازمة هي الكفيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتعليمية والتنمية في العراق وهو مما يتطلب وضع الخطط الإستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة والذي يعني توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفة بما يوازي حجم الموارد نحو الإستثمارات في قطاعات الصناعة والبناء والسياحة والآثار والرياضة والترفيه....الخ, فضلاً عن دعم البحث العلمي الباحثين في مجال التقنيات المعرفة وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي بحيث يشكل نسبة جيدة من الناتج القومي الإجمالي. والاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في هذا المجال والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني , وليس هذا فحسب بل الانخراط والتغلغل في الأسواق العربية والعالمية لتسويق المنتجات المعرفة والعلمية.

أخيراً , يمكننا الاستشهاد بحكمة يابانية تصف بما معناه دور المعرفة في تنمية الذات والاقتصاد معاً , وهي " إن أمم الأرض تقوم على ثروات تحت أرجلها أما نحن فنقوم على ثروات فوق أرجلنا, ثروات ما تحت الأرجل تنفذ بالاستخدام أما ما فوقها فيصقله التعامل وينميه التحدي.

#### المصادر

1. الرشدان ،عبدالله زاهي. في اقتصاديات التعليم ، ط3، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص13.
2. الغنام، محمد احمد. المدرسة المنتجة : رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع ، التربية الجديدة ، السنة العاشرة ، مايو ، 1983، ص7.
3. الحمدان ، حسام عيسى. المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاديات المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سوريا ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2009 ، ص28 و ص32.
4. ميكاويب منصف. الاقتصاد الجديد والتجارة الإلكترونية - مع تحليل آثار الثورة الرقمية على العالم النامي، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر) ، 2004، ص68.
5. عبود نجم. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الأولى الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص32.
6. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار الياوزي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008، ص47.

7. عشيبه، فتحي درويش محمد. الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم العالي والجامعي ، القاهرة، 2000، ص22.
8. لجنة الأشراف على إعداد وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، بغداد، 2012، (بدون ترقيم للصفحات).
9. السيد، عبد العزيز. تنمية الخبرات وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1993، ص27.
10. كرم، انطونيوس. العرب أمام التحديات التكنولوجية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص32.
11. المقدادي ،عادل علي. مظاهر دور الجامعة المنتجة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني، بحث مقدم لندوة الجامعة المنتجة من منظور أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية المنعقدة في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (أريد)، 1999، ص17.
12. الحسيني، عبد حسن. التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص32.
13. بدران، عدنان. رأس المال البشري والإدارة بالجودة الشاملة : استراتيجيات لعصر العولمة، ورقة قدمت إلى التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة(ندوة) ، بيروت ، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص9.
14. نوفل، محمد نبيل. التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1979.

## Abstract

**Amal Wahab Abdulla Alanbaki, College of Law, Kirkuk University, Kirkuk,Iraq.**

**Hala Salah Alhadithi, College of Pharmacy, Kirkuk University, Kirkuk, Iraq**

Now the community faced many challenges in the life. The education has many phases of developments and the rebuild the people. Therefore, the education become a capital in two ways (financial and as a power in the community). for example, the American University in Beirut.

**Keywords: Education, Investment, Renaissance.**